

حقوق الضحايا في كندا

أوامر التعويض

ما المقصود بأمر تعويض؟

يُلزم أمر التعويض الجاني أن يدفع للضحية مقابل الخسائر المالية التي تكبدتها الضحية بسبب جريمة الجاني. ولا يمكن إصدار أمر التعويض إلا فيما يتعلق بالخسائر المتكبدة حتى وقت صدور الحكم بحق الجاني. ويمثل الأمر جزءًا من عقوبة الجاني وقد يصدر في شكل أمر مستقل أو جزءًا من حكم الوضع تحت المراقبة أو العقوبة المشروطة.

حق الضحية!

بدأ العمل بميثاق حقوق الضحايا الكندي يوم 23 يوليو/تموز 2015. ويمنح هذا القانون لكل ضحية الحق في أن تضع المحكمة في اعتبارها إمكانية إصدار أمر تعويض عند اتخاذ قرارها بشأن عقوبة الجاني. وإذا لم يدفع الجاني أمر التعويض، فيحق للضحية كذلك تسجيل أمر التعويض في إحدى المحاكم المدنية وطلب تنفيذه باعتباره حكمًا من خلال تلك المحكمة.

التكاليف التي قد يغطيها التعويض

يجب أن تكون مبالغ التعويض يسهل حسابها وليست محل جدال كبير. على سبيل المثال، يمكن إثبات خسارة أجر أسبوعين بسبب الإصابات الذي تسبب فيها اعتداء ما، وذلك باستخدام إيصال استلام الراتب ونماذج التغيب (عن العمل). وكذلك تكاليف الاستبدال الخاصة بالسلع التي تعرضت للسرقة أو التخريب يمكن إثباتها عن طريق إيصالات المتجر أو التقديرات الخاصة باستبدال الأغراض.

يمكن لأي قاضٍ إصدار أمر التعويض لتغطية خسائر الضحية المالية فيما يتعلق بما يلي:

- الأملك التالفة أو المفقودة بسبب الجريمة؛
- الإصابات الجسدية أو الضرر النفسي بسبب الجريمة، بما في ذلك خسارة الدخل أو الإعانة؛
- التكاليف المعقولة مقابل الاحتياجات المؤقتة من السكن، والانتقال، والغذاء، ورعاية الأطفال، ووسائل النقل بسبب مغادرة زوج أو شريك بموجب القانون العرفي أو طفل أو شخص آخر لمنزل الجاني بسبب الضرر أو التهديد بإحداث ضرر من جانب الجاني؛
- إعادة إثبات هوية الضحية أو تصحيح التاريخ الائتماني أو التصنيف الائتماني بسبب سرقة الهوية أو الاحتيال؛
- التكاليف التي يتكبدها الضحايا الذين تعرضوا لنشر صورهم الحميمة دون إذن مقابل إزالة صورهم من على الإنترنت أو غيرها من الشبكات الرقمية.

لا يمكن إصدار أمر تعويض بسبب ألم ومعاناة، أو اضطراب عاطفي، أو غير ذلك من أنواع الأضرار التي لا يمكن تقييمها إلا في المحاكم المدنية.

الحق في تقديم
شكوى



الحق في طلب
التعويض



حق
المشاركة



الحق في
الحماية



الحق في الحصول
على المعلومات



كيف يتم دفع أمر التعويض؟

يمكن أن تُصدر المحكمة أمرًا ليدفع الجاني التعويض مباشرة إلى الضحية أو لإحدى السلطات العامة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض. ويجوز للمحكمة أن تأمر الجاني بدفع مبلغ التعويض على الفور، أو بحلول تاريخ معين موضح في أمر التعويض، أو كجزء من خطة سداد. كما يجوز للمحكمة أيضًا أن تأمر بدفع التعويض إلى أكثر من ضحية واحدة ويمكنها تحديد الأولوية بين الضحايا في الأمر.

إذا أخفق الجاني في دفع أمر التعويض بحلول التاريخ المحدد في أمر المحكمة أو إذا لم يتقيد الجاني بخطة السداد، يجوز للضحية إحالة الأمر إلى المحكمة المدنية واستخدام أساليب الإنفاذ المدنية لتحصيل المبلغ غير المُسدّد. وتقدم بعض خدمات الضحايا التابعة للمقاطعات والمناطق المساعدة للضحايا في تحصيل أوامر التعويض غير المسددة.

توثيق الخسائر المالية

تُعد من الأفكار الجيدة أن تبدأ الضحايا في توثيق خسائرها المالية في أسرع وقت ممكن بعد وقوع الجريمة. فمن شأن ذلك المساعدة في ضمان استعداد الضحايا للإبلاغ عن خسائرها عند إصدار الحكم بحق الجاني. ومن الوثائق المفيدة ما يلي:

- إيصالات العناصر المفقودة أو التالفة؛
- الفواتير؛
- إيصالات استلام الراتب التي توثق خسارة الأجر؛
- نماذج التغيب عن العمل التي توثق خسارة الأجر؛
- فواتير بتكاليف الإصلاح أو الاستبدال؛
- تقديرات للأغراض البديلة (مثل: الأغراض المسروقة أو المدمرة التي بحاجة إلى استبدال أو إصلاح)؛
- أي وثائق أخرى توضح الخسارة المالية بسبب الجريمة

يمكن للضحايا استخدام النموذج 34.1 (بيان بشأن التعويض) للمساعدة في توثيق خسائهم المالية.

أين تتوفر معلومات إضافية؟

إذا كنت أنت أو أحد معارفك ضحية جريمة، فاعلم أن المساعدة متاحة. تقدم جميع المقاطعات والمناطق الخدمات لضحايا الجرائم، ويمكنها مساعدتك إذا احتجت إلى معلومات أو أي مساعدة أخرى. يستطيع دليل خدمات الضحايا مساعدتك في العثور على خدمات الضحايا:

<http://www.justice.gc.ca/eng/cj-jp/victims-victimes/vsd-rsv/index.html>